التقرير السنوي للعضو التنفيذي للرقابة الشرعية على وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك أم القيوين الوطني

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

صدر في: 15 يناير 2025م

إلى السادة المساهمين في (بنك أم القيوين الوطني) ("الوحدة الإسلامية")

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:

إشارة إلى قرار إدارة البنك بتعييني عضوا تنفيذيا للرقابة الشرعية ("العضو التنفيذي") على **وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك أم القيوين الوطني** ("الوحدة الإسلامية") وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، وتنفيذا لقرار مصرف الإمارات المركزي بإلزام البنك بتعيين عضو تنفيذي للرقابة الشرعية على قيام البنك بإغلاق جميع أعمال الوحدة الإسلامية والعمليات والأنشطة المتعلقة بها بشكل عام، أقدم لكم تقريري السنوي **المتعلق بأعمال و أنشطة الوحدة الإسلامية** للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر من عام 2024م ("السنة المالية").

1. مسؤولية العضو التنفيذي

إن مسؤولية العضو التنفيذي هي القيام بالرقابة الشرعية على أعمال إغلاق الوحدة الإسلامية والعمليات والأنشطة المتعلقة بها بشكل عام، والتحقق من القوائم المالية للوحدة الإسلامية، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال إغلاق الوحدة الإسلامية") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("**الهيئة**").

2. مسئولية إدارة البنك

تتحمل إدارة البنك مسؤولية الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لقرارات، وفتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات العضو التنفيذي في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية") في أعمال الوحدة الإسلامية والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

3. المعايير الشرعية

اعتمد العضو التنفيذي المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي") كحد أدنى للمتطلبات الشرعية، والتزم بها في كل ما صدر عنه من فتاوى وقرارات أو اعتمده أو وافق عليه أو أوصى به فيما يتعلق بأعمال الوحدة الإسلامية خلال السنة المالية المنتهية، وفقاً لقرار الهيئة رقم (2018/3/18).

4. وضع الوحدة الإسلامية

1. صدر قرار من إدارة البنك بإغلاق الوحدة الإسلامية التابعة له بتاريخ (2021/9/21).
2. قامت إدارة البنك بوضع خطة تفصيلية فيما يتعلق بإغلاق الوحدة الإسلامية، وكيفية التخلص من الأصول والتمويلات الحالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وحصلت على موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية السابقة على تلك الخطة.
3. صدرت الموافقة من مصرف الإمارات المركزي على إغلاق الوحدة الإسلامية وفقاً للخطة التي وضعتها إدارة البنك، مع التوجيه بأن يستمر العضو التنفيذي في مراقبة امتثال الوحدة الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية إلى حين التخلص من كافة الأصول والالتزامات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
4. توقفت الوحدة الإسلامية عن قبول أي إيداعات أو إنشاء أي تمويلات جديدة اعتباراً من تاريخ قرار إغلاق الوحدة الإسلامية.
5. نظرا لتوقف الوحدة الإسلامية عن قبول أي إيداعات أو إنشاء أي تمويلات جديدة، تمهيداً لإغلاقها، لا يوجد حاليا في الوحدة الإسلامية قسم قائم للرقابة الشرعية أو للتدقيق الشرعي الداخلي.
6. تعاقدت إدارة البنك مع جهة مستقلة للقيام بالتدقيق الشرعي الخارجي، وتقديم تقرير بذلك إلى العضو التنفيذي ومجلس إدارة البنك.

5. الأعمال التي قام بها العضو التنفيذي خلال السنة المالية

لقد قام العضو التنفيذي بالرقابة الشرعية على أعمال الوحدة الإسلامية خلال السنة المالية، وفقا لصلاحياته ومسؤولياته والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قام بها ما يأتي:

أ. إصدار الفتاوى والقرارات فيما يتعلق بأعمال الوحدة الإسلامية التي عرضت على العضو التنفيذي.

ب. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل العضو التنفيذي.

ج. الاطلاع على تقرير التدقيق الشرعي الخارجي على أعمال الوحدة الإسلامية بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، ومراجعتها وتقديم التوصيات الشرعية بهذا الخصوص.

د. تقديم توجيهات إلى إدارة الوحدة الإسلامية بتصحيح ما يمكن تصحيحه من ملاحظات وردت في تقرير التدقيق الشرعي الخارجي.

هـ. التواصل مع مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة العليا للوحدة الإسلامية، حسب الحاجة، بخصوص التزام الوحدة الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.

و. مراجعة الميزانية العمومية للوحدة الإسلامية كما في 31 ديسمبر 2024م، وقائمة الدخل الموحدة للوحدة الإسلامية خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م للاعتماد/ الموافقة.

وقد سعى العضو التنفيذي للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرها ضرورية للتأكد من التزام الوحدة الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية.

6. **استقلالية العضو التنفيذي**

يؤكد العضو التنفيذي بأنه أدى مسؤولياته وقام بجميع أعماله باستقلالية تامة، وقد حصل على التعاون اللازم من إدارة الوحدة الإسلامية للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية الخاصة بأعمال الوحدة الإسلامية.

7. **الرأي**

بناء على ما حصلت عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام الوحدة الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها، والتأكد من أن الأصول/ وأعمال التمويل المتبقية التي لا تزال في دفاتر الوحدة الإسلامية يتم تصفيتها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفي ضوء المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية فقد خلصت بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال الوحدة الإسلامية خلال السنة المالية **كانت متو افقة مع أحكام الشريعة الإسلامية**.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع العضو التنفيذي للوحدة الإسلامية

الشيخ عبد الستار القطان